



المؤتمر العام

الدورة الثالثة عشرة

فيينا، ٧-١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

البند ١٣ من جدول الأعمال

مؤتمرات اليونيدو الرئيسية

مؤتمرات اليونيدو الرئيسية

تقرير من الأمانة

وفقاً للمادتين ١٤ و ١٦ من النظام الداخلي، اقترح المدير العام إدراج هذا البند التكميلي بغية توفير معلومات إضافية عن مؤتمرات اليونيدو الرئيسية وعن نتائج هذه المؤتمرات، ولا سيما من حيث صلتها بالأولويات المواضيعية للمنظمة.

أولاً - مقدمة

١- تتناول هذه الوثيقة بإيجاز عدداً من المؤتمرات الرئيسية التي نظمتها اليونيدو بحكم ولايتها أثناء عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وتؤدي أنشطة هذه اللقاءات العالمية دوراً بالغ الأهمية في توجيه أعمال المنظمة وتزويدها بطائفة شتى من الخيارات المبتكرة والفرص السانحة لتطوير خدمات الدعم التي تقدمها إلى الدول الأعضاء في إطار ما تضطلع به من وظائف التعاون التقني وبناء القدرات والوظائف التحليلية والاستشارية والناظمة. كما تساعد هذه المؤتمرات على تعزيز الشراكات العملية المنحى مع المكونات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ومع

لدواعي التوفير، طُبع من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ. ويرجى من أعضاء الوفود التكرم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



منظومة التنمية الدولية الأوسع ومع القطاع الخاص والمجتمع المدني والدوائر الأكاديمية وغيرها من أصحاب المصلحة.

٢- وسعيًا إلى بلوغ هذه الغاية، تخطّط اليونيدو برنامج مؤتمراتها على أساس استراتيجي، حيث تركّز على استطلاع وتقديم حلول واقعية لمواجهة أهم التحديات العالمية والإقليمية. وقد شهد عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ تركيزاً خاصاً على أهمية الطاقة المتجددة والصناعات الخضراء، حيث سعت مؤتمرات هامة في جميع المناطق إلى البحث عن سبل لتسخير الإمكانيات التنموية في هذه المجالات. فقد كانت الصناعات الزراعية وبناء القدرات التجارية والاتساق على صعيد منظومة الأمم المتحدة أيضاً محور اهتمام لقاءات هامة عقدت في إطار ولاية المنظمة أثناء هذه الفترة.

ثانياً - المؤتمرات الرئيسية في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩

الحوار الرفيع المستوى حول تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة: الخطوات المقبلة

(٤-٥ آذار/مارس ٢٠٠٨، فيينا، النمسا)

٣- نظّمت اليونيدو واستضافت حواراً رفيع المستوى حول تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة يومي ٤ و ٥ آذار/مارس ٢٠٠٨ في مقرها في فيينا. وكان الهدف الأساسي هو التقدم بمساهمات في النقاش الحكومي الدولي بشأن الاتساق على نطاق المنظومة ومبادرة "توحيد الأداء" من خلال التركيز على الجوانب الإنمائية للجهود المبذولة في سبيل تحقيق هذا الاتساق. وكانت الغاية من الحوار تحديد القضايا والتحديات الرئيسية وكذلك الوسائل الكفيلة بالمضي قدماً. كما كان يرمي إلى توفير منتدى للمنظمات التي تنتمي إلى منظومة الأمم المتحدة لمناقشة الوسائل الملموسة لتعزيز دعمها لعملية الاتساق ومبادرة "توحيد الأداء".

٤- وحضر الاجتماع أكثر من ٣٠٠ مشارك، منهم نائبة الأمين العام للأمم المتحدة ورئيسا مشاورات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة، وممثلون رفيعو المستوى عن الدول الأعضاء في اليونيدو، ومن بينهم ممثلون عن البلدان المانحة والبلدان الثمانية الطليعية في مبادرة "توحيد الأداء" إلى جانب كبار الموظفين من ست عشرة منظمة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة ومكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٥- وعُقدت في إطار الحوار ستُّ جلسات: الجلسة ١- العملية الحكومية الدولية بشأن تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة: التقدّم المحرز والخطوات المقبلة؛ الجلسة ٢- وجهات النظر بشأن تحسين تحقيق الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛ الجلسة ٣- ضمان توفير استجابة شاملة ومركّزة استراتيجياً لدى منظومة الأمم المتحدة لأولويات التنمية الوطنية؛ الجلسة ٤- تمويل المبادرات التجريبية لتحقيق الاتساق؛ الجلسة ٥- تمكين المنسق المقيم؛ الجلسة ٦- تنسيق نماذج الأعمال التجارية وممارساتها.

٦- وساهم الحوار في دفع عملية الاتساق الجارية على مستوى المنظومة وأعرب الرئيسان، في ختام الاجتماع وفي تقريرهما إلى الجمعية العامة المؤرخ ٢١ تموز/يوليه، عن تقديرهما لحصيلة الحوار.

المنتدى العالمي للصناعات الزراعية (٨-١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، نيودلهي، الهند)

٧- لئن كانت اليونيدو تتّبع في أنشطتها النهج المواضيعي بدلاً من النهج القطاعي، فإنها ما زالت تدعم تنمية قطاع الصناعات الزراعية كوسيلة أساسية من أجل تحقيق الأهداف من خلال الأولويات المواضيعية الثلاث وهي الحد من الفقر من خلال التنمية الصناعية وبناء القدرات التجارية والبيئة والطاقة. وتحقيقاً لهذه الغاية، دخلت اليونيدو في شراكة مع الهند ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وصندوق الأمم المتحدة للتنمية الزراعية لتنظيم المنتدى العالمي للصناعات الزراعية.

٨- وكان الغرض الرئيسي من المنتدى، الذي حضره أكثر من ٥٠٠ من كبار ممثلي الدول الأعضاء والهيئات التقنية والمالية وقطاع الصناعة الزراعية والمجتمع المدني، هو التأكيد على الأهمية الحاسمة لتنمية صناعات زراعية منافسة بغية تحقيق الأمن الغذائي وكفالة النمو الاقتصادي. وقد ركّز المنتدى على التحديات التي تواجه الصناعة الزراعية وكذلك الاتجاهات والأنماط والآثار التنموية. واهتمت مناقشات الخبراء والموائد المستديرة باستحداث الأجواء الملائمة لصناعات زراعية منافسة والتكنولوجيات التي ترسم ملامح المستقبل ونماذج الأعمال لصغار المزارعين والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والتعاون بين القطاعين العام والخاص والرعاية والمسؤولية العالميتين.

٩- وتمخّض المنتدى عن فيض من النتائج الملموسة، ومنها: (أ) العمل، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة وصندوق الأمم المتحدة للتنمية الزراعية، على إصدار "الصناعات الزراعية من أجل التنمية" الذي أصبح الآن بمثابة دليل مرجعي هام؛ و(ب) وضع وإطلاق

برامج مخصصة للتعاون التقني موجهة نحو تنمية الصناعات الزراعية في مختلف المناطق النامية؛ و(ج) العمل، بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة، على إعداد مرفق مالي من أجل النهوض بمشآت الأعمال الزراعية في أفريقيا يكون مفتوحاً أمام القطاعين العام والخاص. وسوف تعرض هذه النتائج أمام المؤتمر الرفيع المستوى بشأن تنمية منشآت الأعمال الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا المزمع عقده في أبوجا في الفترة من ٨ إلى ١٠ آذار/مارس ٢٠١٠.

المؤتمر الدولي للطاقة المتجددة في أفريقيا (١٦-١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، داكار، السنغال)

١٠- تتسم الطاقة بأهمها في آن واحد عامل هام في دفع عجلة الصناعة والنمو ومؤشر قوي عن مدى التنمية البشرية. وتتسم موارد الطاقة المتجددة على وجه الخصوص بأنها تطوي على إمكانات توفير المزيد من فرص الوصول إلى الطاقة في البلدان النامية فضلاً عن أنها تعزز كثيراً من أمن الطاقة وتساعد على الحد من تغير المناخ. وقد نظمت اليونيدو، في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، سلسلة من الأحداث الرئيسية التي ترمي بالتأزر إلى اختبار هذه الإمكانيات. وكان أول هذه الأحداث المؤتمر الدولي للطاقة المتجددة في أفريقيا الذي شارك في تنظيمه حكومة السنغال والاتحاد الأفريقي والوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية. وضم المؤتمر أكثر من ٥٠٠ مشارك، منهم ممثلون رفيعو المستوى وخبراء في الطاقة والصناعة من البلدان الأفريقية، وممثلون من مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية، وممثلون من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الثنائية والقطاع الخاص، فضلاً عن المنظمات غير الحكومية الإقليمية والدولية.

١١- وكان المؤتمر يرمي إلى بلورة القيادة والالتزام باستراتيجية موحدة للتوسع القائم على السوق في مجال الطاقة المتجددة في أفريقيا. وكانت الأهداف الرئيسية تقييم إمكانات الطاقة المتجددة في التصدي لتحديات الطاقة في أفريقيا؛ ومعرفة خيارات السياسة والخيارات التنظيمية وإجراءات السياسات الجديدة لتشجيع انتشار الطاقة المتجددة القائمة على السوق على نطاق أوسع؛ وتحديد الاحتياجات من حيث القدرات بالنسبة لعوامل تمكين سوق الطاقة المتجددة وأصحاب المصلحة.

١٢- وتضمن الاجتماع الذي دام ثلاثة أيام جلسات عامة وجلسات متوازية فضلاً عن جلسة على مستوى الوزراء. وجرى توليف التوصيات المثبتة عن هذه الجلسات في خطة عمل للتوسع في موارد الطاقة المتجددة في أفريقيا أيدها إعلان داكار بشأن التوسع في موارد

الطاقة المتجددة في أفريقيا. واعتمد الإعلان أثناء الجلسة الوزارية، ومن جملة ما جاء فيه أن المشاركين في المؤتمر (أ) يتفقون على هدف على صعيد القارة الأفريقية لكي تسعى الحكومات، بدعم من شركاء التنمية، إلى التوسع سنوياً في استثمارات الطاقة المتجددة بحيث تصل إلى ١٠ مليارات دولار ما بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٤؛ و(ب) يعتمدون خطة عمل تتألف من أبعاد خمسة برامج رئيسية؛ و(ج) يناشدون الحكومات الأفريقية وشركائها في التنمية الوطنية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص أن تدعم تنفيذ خطة العمل بالموارد الكافية؛ و(د) يوصون الاتحاد الأفريقي واليونيدو والشركاء الآخرين المعنيين بالتنمية بإنشاء فريق دعوة لتأييد السياسة على المستوى الوزاري تدعمه وحدة تنسيق.

المنتدى العالمي للطاقة المتجددة (١٨-٢١ أيار/مايو ٢٠٠٨، فوٲ دو إيفواتشو، البرازيل)

١٣- عقدت اليونيدو المؤتمر الهام الثاني بشأن الطاقة المتجددة في عام ٢٠٠٨ في فوٲ دو إيفواتشو في البرازيل، وشاركت في تنظيمه وزارة التعدين والطاقة في البرازيل ومؤسسة الكهرباء في البرازيل وشركة إيتاييو الثنائية الجنسية. وكان الغرض من المنتدى الانطلاق من منجزات المؤتمر الذي عُقد في داكار في نيسان/أبريل وذلك بتشجيع الحوار بشأن تعزيز الروابط القائمة بين الأقاليم والنهوض بأنشطة مشتركة بين البلدان والأقاليم ترمي إلى الحد من الفقر ورفع مستوى أمن الطاقة باستعمال موارد الطاقة المتجددة. وكان المنتدى يرمي أيضاً إلى تشجيع علاقات الأعمال التجارية داخل الأقاليم وفيما بينها وإلى تشجيع تنمية موارد الطاقة المتجددة وما يتصل بها من بني أساسية في أمريكا اللاتينية وفي منطقة الكاريبي.

١٤- وحضر المنتدى أكثر من ١٥٠٠ مشارك ينتمون إلى طائفة واسعة من الخلفيات، منهم ممثلون رفيعو المستوى وخبراء في الطاقة والصناعة من بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا وغيرها، فضلاً عن ممثلين من منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الثنائية والقطاع الخاص والدوائر الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية الإقليمية والدولية. واشتمل المنتدى على ثلاث جلسات عامة وجلستي نقاش وسبع موائد مستديرة، فضلاً عن زيارات ميدانية إلى محطة إيتاييو للطاقة المائية ومرفق محلي لمعالجة مياه المجاري ومجمع تكنولوجي.

١٥- ومن النواتج الملموسة لهذا اللقاء إبرام اتفاقات ثنائية ومذكرات تفاهم بين اليونيدو وعدد من البلدان والهيئات المشاركة تناولت التعاون في مجال الطاقة المتجددة. وعلى وجه التحديد، اتفقت اليونيدو ومؤسسة إيتاييو الثنائية الجنسية على إقامة تحالف لن يقتصر على تسخير خبرة الهيئة في مجال الطاقة المتجددة فحسب بل والنهوض بتكنولوجيات الطاقة المتجددة على صعيد العالم وإقامة روابط بين أمريكا اللاتينية وأفريقيا لتقاسم التجارب والمعارف.

المؤتمر الوزاري لأقل البلدان نمواً (١٩-٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨،
سييم ريب، كمبوديا)

١٦- تنظّم اليونيدو بانتظام مؤتمر وزراء الصناعة والتجارة في أقل البلدان نمواً الذي يجمع ممثلي حكومات زهاء ٤٩ من أفقر بلدان العالم لمناقشة القضايا المتعلقة بالقطاعات الإنتاجية والتجارة الدولية. وبناءً على توصية صدرت عن المؤتمر الوزاري لأقل البلدان نمواً الذي عقد في فيينا في عام ٢٠٠٧، ركّز مؤتمر عام ٢٠٠٨ على مبادرة المعونة لصالح التجارة، وهي رزمة من الحوافز التي ترمي إلى التغلب على القيود الهيكلية وقيود الموارد التي تواجهها أقل البلدان نمواً وذلك لتمكينها من الاستفادة من منافع التجارة الدولية، كما ركّز على "الإطار المتكامل المعزّز".

١٧- وكان الغرض الأولي من المؤتمر، الذي استضافته حكومة كمبوديا وشاركت في تنظيمه منظمة التجارة العالمية، النظر في كيفية تسخير المعونة لصالح التجارة من جانب شركاء التنمية لتكملة جهود أقل البلدان نمواً في بناء القدرات الإنتاجية الفعالة والمستدامة. وفي ضوء الدروس المستخلصة من البرامج التجريبية الثمانية التي وضعتها اليونيدو لبناء قدرات جانب العرض في بنن وكمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وليسوتو وموزامبيق ورواندا والسنغال واليمن، نظر المؤتمر في القيود التي تواجهها أقل البلدان نمواً والتي يمكن معالجتها من خلال المعونة لصالح التجارة وتدابير دعم الإطار المتكامل المعزّز.

١٨- وكان المؤتمر خطوة إضافية هامة في العملية الأوسع والمتعددة المستويات التي تعمل اليونيدو من خلالها، بالتعاون مع جهات فاعلة أخرى ضالعة في عمليات المعونة لصالح التجارة والإطار المتكامل المعزّز، على مواصلة الحوار بشأن أفضل سبل تسخير هذه النهج لبناء قدرات جانب العرض في أقل البلدان نمواً. ومن خلال إعلان سييم ريب الوزاري بشأن أقل البلدان نمواً، أبرز الوزراء أهمية الأثر الممكن للأزمة الاقتصادية على أقل البلدان نمواً والضرورة الملحة لتحقيق تنمية متوازنة على وجه الاستعجال في اقتصاداتهما، وناشدوا شركاء التنمية مراعاة دور القدرات الإنتاجية بوصفها عناصر تمكّن الاقتصادات من اغتنام الفرص المتاحة التي يوفرها نظام التجارة الدولي. كما دعا المؤتمر إلى اختتام جولة الدوحة للمفاوضات المتعددة الأطراف وإلى مواصلة الحوار الفعّال بين الوكالات. وكان الغرض متابعة هذه التوصيات الرئيسية في المؤتمر الوزاري لأقل البلدان نمواً المزمع عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ والذي يركّز على أثر الأزمة الاقتصادية على القدرات الإنتاجية والفرص التجارية لدى أقل البلدان نمواً.

المؤتمر الدولي بشأن التشارك في الحلول الابتكارية في مجال الأعمال التجارية الزراعية:
من المزارع إلى الأسواق، توفير الدراية والتمويل (٢٦-٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨،
القاهرة، مصر)

١٩- استكمالاً للمنتدى العالمي للصناعات الزراعية الذي عقد في نيودلهي في نيسان/أبريل، كان الغرض من هذا المؤتمر ربط قطاع الصناعات الزراعية بأحد الأهداف المواضيعية في اليونيدو وذلك لبناء القدرات التجارية في البلدان النامية. وفي عام ٢٠٠٤ أطلقت اليونيدو، بالمشاركة مع الوزارة المصرية للتجارة والصناعة، مركز التتبع المصري لصناعات الصناعات الزراعية الذي ساعد حتى الآن ٤٥٠٠٠ مزرعة و ٩٠ منشأة تغليف على الوفاء بالمعايير الدولية للجودة والسلامة والتتبع في مجال الأغذية والتي تضع هذه المنتجات في أسواق التصدير. وانطلاقاً من هذا النجاح، نظمت اليونيدو هذا الاجتماع بالتعاون الوثيق مع حكومة مصر ومبادرة "سيكم" وبال دعم والتمويل المشترك من جانب منظمة الأغذية والزراعة ووكالة التنمية الإيطالية وأمانة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا إلى جانب عدد من الهيئات المحلية المشاركة في الرعاية.

٢٠- وشارك في المؤتمر أكثر من ٤٠٠ من أصحاب المصلحة في منشآت الأعمال الزراعية ومن بينهم ممثلون من الهيئات التقنية والمالية العامة والخاصة والمنظمات الدولية والهيئات المانحة والمنظمات غير الحكومية والدوائر الأكاديمية. وكان الغرض من المؤتمر أن يقترح حلولاً ملموسة من أجل الصناعات الزراعية في سياق الأزمات العالمية في مجالات الوقود والأغذية والشؤون المالية. وركز المؤتمر اهتمامه على أربعة مواضيع رئيسية: (أ) سلاسل الإمداد/القيمة والوصول إلى الأسواق والروابط؛ و(ب) الامتثال للمعايير وتقييم التوافق؛ و(ج) التكنولوجيا وإضافة القيمة؛ و(د) الأشكال المبتكرة للتمويل. وتقدم المشاركون بأكثر من ١٢٠ حلاً مبتكراً عمد إلى تقييمها فريق من الخبراء الدوليين الرفيعة المستوى قبل انعقاد المؤتمر. وسلّطت الأضواء أثناء المؤتمر على أكثر من ٦٠ حلاً مبدئياً بالجدوى، سبق أن نُفذت بنجاح وتبين أنها تنطوي على قدر عالٍ من إمكانية المضاهاة في بلدان نامية أخرى.

٢١- وتمخض المؤتمر عن مزيد من النتائج الواضحة، ومنها تدعيم شراكات جديدة للنهوض بالصناعات المتصلة بالزراعة من أجل التنمية، بما في ذلك تعزيز التعاون بين اليونيدو وبرنامج الخليج العربي لمنظمات الأمم المتحدة الإنمائية فضلاً عن شراكة استراتيجية بين اليونيدو وجامعة ولاية ميتشيغان في سياق المبادرة العالمية لسلامة الأغذية. وتسخيراً لنجاح المؤتمر، تعمد اليونيدو إلى إنشاء منصة لتبادل الحلول في مجال منشآت الأعمال الزراعية وذلك لمضاهاة هيكل المؤتمر، وبالتالي التركيز على مواصلة البحث عن الحلول المبتكرة

والناجحة في هذا المجال وفرزها والتحقق من صلاحيتها وتعميمها، والتي تنطوي على إمكانية التوسع أو النقل إلى أقاليم أو بلدان أخرى.

منتدى البحرين: التكنولوجيات النظيفة من أجل التنمية الاقتصادية

(٢-٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩، المنامة، البحرين)

٢٢- في إطار أنشطة اليونيدو الأوسع والرامية إلى النهوض بالصناعة الخضراء، كان الغرض من منتدى البحرين، الذي نظّمته اليونيدو بالتعاون مع حكومة البحرين ومؤسسة "بيت التمويل الكويتي"، تيسير وصول الحكومات إلى التكنولوجيات النظيفة والنهوض بالتنمية المستدامة، لا سيّما في بلدان شبه الإقليم. وحضر المنتدى أكثر من ٣٠٠ مشارك، ومنهم أرباب صنع السياسات رفيعو المستوى وممثلون من القطاع الخاص والمنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية والدوائر الأكاديمية.

٢٣- وكانت أهم المسائل التي طرحت على بساط البحث، والتي حظيت بالموافقة في إعلان المنامة "استهداف النفايات والانبعاثات الصناعية من خلال التكنولوجيات والمنتجات الأنظف والأكفأ من حيث استهلاك الموارد"، الحاجة الملحة إلى وقف استخراج الموارد الطبيعية واستعمالها على نحو لا يتسم بالكفاءة في عمليات الإنتاج الصناعي والإقلال من النفايات الناتجة عن ذلك بما فيها الانبعاثات، وذلك كمنطلق لتحقيق التنمية الصناعية المستدامة لدى الأمم والمجتمعات. وكان محور النقاش إدارة موارد المياه والطاقة المتجددة والإنتاج الذي يراعي التوازن الإيكولوجي والكفاءة في استهلاك الموارد وتشجيع الاستثمارات.

مؤتمر فيينا للطاقة - نحو برنامج متكامل للطاقة لما بعد عام ٢٠٢٠

(٢٢-٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، فيينا، النمسا)

٢٤- اعترافاً بدور الطاقة المركزي في التصدي لأهم التحديات العالمية في القرن الجاري، بما فيها الحد من الفقر وتغير المناخ والأمن الغذائي وتقاسم الرخاء الاقتصادي، دعت اليونيدو إلى عقد هذا المؤتمر في فيينا كجزء من سلسلة من الحوارات التي تتناول أهم المواضيع المتصلة بالطاقة - والصناعة الخضراء - والتي تهدف إلى جمع صنّاع السياسة وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني لتحديد معالم مسارات العمل في مجال الطاقة والتنمية وفي مجال التحول نحو مستقبل منخفض الكربون مستدام. كما سعى المؤتمر إلى إدخال منظور الطاقة في إطار التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، المزمع عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٢٥- وقد ضم المؤتمر، الذي شاركت في تنظيمه حكومة النمسا والمعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقي، أكثر من ٧٠٠ مشارك. وعلاوة على جلسة لفريق خبراء رفيع المستوى تناولت برنامج الطاقة المتكاملة لما بعد عام ٢٠٢٠، عُقدت خمس جلسات عامة وست جلسات متوازية شملت مواضيع محددة، منها استراتيجيات الطاقة للحد من تغير المناخ وتمويل الطاقة وقت الأزمات والطاقة المتجددة وكفاءة استهلاك الطاقة في الصناعة وإمكانية الوصول إلى الطاقة من أجل الاستعمالات الإنتاجية.

٢٦- ومن التوصيات الملموسة التي صدرت عن المؤتمر (أ) وضع مجموعة أهداف تنمية الطاقة، خطة عشرين سنة لتمكين الوصول إلى الطاقة؛ و(ب) رسم أهداف مرحلية قطاعية واضحة لكفاءة استهلاك الطاقة على الصعيدين القطري والإقليمي؛ و(ج) استعجال البحوث والتطوير في مجال الطاقة؛ و(د) نشر تكنولوجيات الطاقة؛ و(هـ) تعزيز شبكة الطاقة في الأمم المتحدة، وهي آلية مشتركة بين وكالات منظومة الأمم المتحدة لتنسيق قضايا الطاقة؛ و(و) هيكلية دعم من الخبراء لشبكة الطاقة في الأمم المتحدة في هيئة تقييم عالمي للطاقة، وهي حالياً شبكة دولية تطوعية من الأفراد والوكالات يضطلع بتنسيقها المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقي.

المؤتمر الدولي بشأن الصناعة الخضراء في آسيا (٩-١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، مانيلا، الفلبين)

٢٧- لئن كان للنمو الاقتصادي السريع في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ فضل إنقاذ ملايين الناس من الفقر طوال العقود القليلة الماضية فإنه أدى كذلك إلى زيادة استهلاك الموارد وإلى توليد النفايات. فقد ساهمت الزيادات المذهلة في الطلب على الطاقة والمياه والمواد في استنفاد الموارد الطبيعية وتردي البيئة وانبعاثات غازات الدفيئة، مما هدّد المكاسب الاجتماعية والاقتصادية التي حققتها بلدان المنطقة. وكانت أهداف اليونيدو الرئيسية في الدعوة إلى عقد المؤتمر رسم مسار للحفاظ على نمو الصناعة التحويلية في آسيا في ظل التحديات البيئية والاقتصادية ونقل مناقشات الصناعة الخضراء من عالم التجريد إلى عالم الواقع، وذلك بتحديد التكنولوجيات الرئيسية وفرص مشاريع الأعمال واستراتيجيات السياسات العامة. وكان المؤتمر جزءاً من سلسلة حوارات متصلة بالطاقة والصناعة الخضراء نظّمها اليونيدو في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ وتستهدف العثور على حلول ملموسة للتحديات العالمية الملحة.

٢٨- وشارك في تنظيم المؤتمر حكومة الفلبين وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وحضره أكثر من ٢٠٠ ١ مشارك، منهم كبار صانعي السياسات وممثلون من القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحوث والمنظمات الدولية والإقليمية. وفضلاً عن جلسة عامة رفيعة المستوى، ركزت الجلسات التقنية طوال يومين على (أ) الإنتاج الأنظف وكيف يمكن للمعارف والتكنولوجيا والتمويل أن توجه الصناعة الآسيوية نحو مزيد من الكفاءة في استعمال الموارد ونحو مسالك نمو منخفضة الكربون؛ و(ب) منتجات تراعي التوازن الإيكولوجي وخدمات بيئية وكيف يمكن للمعارف والتكنولوجيا والتمويل أن تبني قطاع الخدمات البيئية اللازمة في آسيا، إلى جانب القدرة على تصميم المنتجات التي تراعي التوازن الإيكولوجي وتطويرها وتسويقها؛ و(ج) النمو والقدرة التنافسية وكيف تستطيع الشركات الآسيوية أن ترداد قدرة على التنافس في التجارة الدولية مع زيادة الكفاءة في استخدام الموارد وكذلك كيف يمكنها أن تشارك في سلاسل القيمة العالمية الجديدة في قطاع الخدمات البيئية.

٢٩- وكانت الحصيلة الرئيسية من المؤتمر، بعد المداولات على المستوى الوزاري، اعتماد إعلان مانيلا بشأن الصناعة الخضراء في آسيا وإطار العمل، والذان يؤكدان معاً عزم الحكومات في المنطقة على تخفيف شدة استهلاك الموارد والصناعات المصحوبة بانبعثات الكربون في آسيا، ويرسمان الخطوات اللازمة لتطوير الصناعة الخضراء في آسيا.

٣٠- وكان هنالك أيضاً عدد من أنشطة المتابعة الهامة الناشئة عن المؤتمر. ومن هذه الأنشطة أن اليونيدو سوف تضطلع بدراسات في بعض المجالات ذات الصلة بما فيها مبادئ توجيهية لسياسات الصناعة الخضراء ومقاييس مقارنة لكفاءة استعمال الموارد. وإضافة إلى ذلك، وفي إطار اجتماعات التعاون التي جرت في أعقاب المؤتمر، ستعتمد حكومة الفلبين إلى جانب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة العمل الدولية واليونيدو إلى إجراء استعراض دوري للتقدم المحرز؛ وإنشاء أفرقة عمل تشارك فيها الدوائر الأكاديمية ومراكز البحوث والجمعيات الصناعية؛ وإنشاء شبكة من الصناعات الخضراء والجامعات ومراكز البحوث من أجل الابتكارات التكنولوجية؛ وتنظيم منتديات وطنية وإقليمية؛ وإنشاء فريق خبراء إقليمي يرمي إلى تشجيع تقاسم المعارف والدراسة المتخصصة والخبرة في مجال الصناعة الخضراء.

المنتدى العالمي للطاقة المتجددة - توسيع نطاق الطاقة المتجددة (٧-٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، ليبون، المكسيك)

٣١- انطلاقاً من أعمال المنتدى العالمي للطاقة المتجددة الذي عقد في فوث دو إيغواتشو، البرازيل، في أيار/مايو ٢٠٠٨، كان الهدف الرئيسي من المنتدى توفير منصة للحوار الهادف لتعزيز التعاون بين الأقاليم وتشجيع الشراكات الابتكارية متعددة أصحاب المصلحة بغية توسيع نطاق الطاقة المتجددة في أمريكا اللاتينية وفي العالم أجمع. وبحث المنتدى أيضاً تسخير التكنولوجيات المتجددة كوسيلة هامة نحو تحقيق أمن الطاقة والحد من الفقر والوصول بالمجتمع إلى عهد ما بعد الكربون.

٣٢- وقد نظّمت اليونيدو المنتدى بالتعاون مع وزارة الطاقة في المكسيك، وضم المنتدى أكثر من ٣٠٠٠ مشارك، منهم ممثلون رفيعو المستوى من الحكومات والمنظمات الدولية والدوائر الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

٣٣- وعلى امتداد يومين ونصف اليوم، عقدت تسع جلسات عامة وثلاث جلسات متوازية وضمتّ كلها مناقشات خبراء ومتحدثين تناولوا محور الموضوع. وعقدت الجلسات العامة حول المواضيع التالية: الافتقار إلى الطاقة والأزمة المالية والاقتصادية، وتغير المناخ؛ والطاقة المتجددة والطاقة المرحلية؛ وإمكانات الطاقة المتجددة؛ والطاقة المتجددة وبرنامج الوصول إليها؛ وأنواع الوقود البيولوجي؛ والاستثمارات في أنواع الطاقة المتجددة؛ والهياكل السياسية والمؤسسية المبتكرة. وركزت الجلسات المتوازية على التكنولوجيات الجديدة والطاقة المتجددة من أجل التطبيقات الصناعية وعلى كفاءة استهلاك الطاقة.

٣٤- وتمخّض المنتدى عن عدد من التوصيات الصريحة ومنها: (أ) إنشاء صندوق عالمي يستهدف المشاكل المزمنة في الوصول إلى الطاقة؛ و(ب) وضع معايير ومبادئ توجيهية بشأن استدامة أنواع الوقود الحيوي؛ و(ج) توفير الدعم لأعمال الوكالة الدولية للطاقة المتجددة التي أنشئت حديثاً؛ و(د) تعزيز قدرات البحوث الإقليمية من خلال الشبكات؛ و(هـ) إقامة شراكات بين شبكة الأمم المتحدة للطاقة ودوائر الصناعة.

ثالثاً - الإجراءات المطلوب من المؤتمر

٣٥- لعلّ المؤتمر يودّ أن يحيط علماً بالمعلومات المعروضة في هذه الوثيقة.